دور الأسرة العراقية في تنمية المسؤولية الاجتماعية

الدكتور احسان محمد الحسن
جامعة بغداد/ كلية الآداب/ علم الاجتماع

تمهيد

تعد الأسرة العراقية من أهم الجماعات المؤسسية المسؤولة عن تربية الجيل الجديد وتقويمه والارتفاع به الى مستويات ترتقي الى طبيعة التحديات والأخطار التي تهدد استقرار الأسرة الأسرة العراقية وأمنها الاجتماعي وتنميتها وضمان حاضرها ومستقبلها. وعملية التربية الأسرية التي تضطلع بها الأسرة العراقية تهدف فيما تهدف الى تعميق المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء، تلك المسؤولية التي تجعلهم مدركين للمهام والواجبات التي تناط بهم، ومستوعبين لطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها مجتمعهم العراقي، ومتسلحين بالوعي الاجتماعي والسياسي الذي يمكنهم من درء الأخطار ومواجهة الصعاب، ومسلحين بماهية ما ينتظره المجتمع منهم من أعمال مهمة وتضحيات جسيمة وعطاءات غير محدودة تضمن مسيرة المجتمع نحو تحقيق أهدافه العليا(١)، واخيراً مدركين لطبيعة القيم والممارسات السلوكية التي ينبغي التحلي بها لكي يكونوا أدوات فاعلة في البناء واعادة البناء والتغير الاجتماعي والحضاري المنشود ان المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي ان تنميها الأسرة العراقية عند أبنائها منذ السنوات المبكرة لحياتهم تكون عبر عملية التنشئة الأسرية، هذه العملية التي تكون بمراحل نظامية كل مرحلة منها تسهم في تعليم الناشئة المهارات الاجتماعية ولعب الأدوار الوظيفية وبلورتها في شخصياتهم واكتساب القيم الحميدة ونبذ القيم الضالة والمنحرفة والتمرس بالأعمال وادائها على نحو ينمي المجتمع ويمكنه من بلوغ الأهداف المتوخاة(٢). ومن الجدير بالذكر ان الأسرة كمؤسسة اجتماعية ليست وحدها مناطة بمهمة بلورة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء بل ان هناك مؤسسات أخرى تضطلع بهذه المهمة وعلى رأسها المدرسة والمجتمع المحلي والجامع ومكان العمل ووسائل الاعلام الجماهيرية ومنظمات المتجمع المدني(٣). وان التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات ينبغي ان يكونا موجودين عند قيام هذه المؤسسات بزرع مفردات المسؤولية الاجتماعية عند الناشئة والشباب لكي تكون هذه

وعلاقاته مع الاخرين، وهذا الوعي يجعله يفضل المصلحة الجماعية على المصلحة الذاتية(١١).وعندما تطغى الروح الجماعية على الروح الفردية يبادر الفرد بالعمل من أجل الصالح العام والتخلي عن النوازع الذاتية والانانية.

اما المختصون بعلم الأخلاق والفلسفة الاجتماعية فقد عرفوا المسؤولية الاجتماعية بأنها حس اخلاقي يتعلمه الفرد منذ الصغر ، هذا الحس الذي يدفعه الى العمل من اجل مصلحة المجموع، ومثل هذا العمل يبني المجتمع ويطوره في المجالات كافة(١٢).وهناك من الفلاسفة الاجتماعيين الذين يعرفون المسؤولية الاجتماعية بمجموعة الالتزامات التي تقيد بها الفرد والتي توجه سلوكه وعلاقاته نحو المشاركة في خدمة الجماعة والمجتمع والابتعاد كلما كان ممكناً عن العواطف والنزعات الفردية التي تضر الجماعة وتمنعها عن تحقيق اهدافها الغائية(١٣). واخيراً هناك فلاسفة آخرون عرفوا المسؤولية الاجتماعية بمجموعة الميول والاتجاهات والمواقف الجمعية التي يحملها الأفراد ازاء ما ينبغي القيام به من مهام وواجبات تخدم المجتمع الكبير بهيئاته وفئاته وعناصره السكانية على اختلاف انحداراتها الاجتماعية والاثنية والفكرية والعقائدية(١٤).

بعد تعريف كل من مصطلحي التنشئة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية علينا توضح المهام التي ينبغي ان تضطلع بها عملية التنشئة الأسرية في تجديد معالم المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد والجماعات، مع تحديد ماهية الظروف والمعطيات التنشيئية التي تضطلع بها الأسرة عند قيامها بمهمة تنمية المسؤولية الاجتماعية عند الابناء. ان مهام التنشئة الأسرية في رسم معالم المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد والجماعات يمكن درجها بالنقاط التالية:

١. ان تكون التنشئة الأسرية التي يتحمل وزرها الأبوان وأولياء الأمور منصبة على تبصير الاحداث والناشئة بضرورة التفاني في خدمة المجموع اذ ان مصلحة الجماعة والوطن تتقدم على مصلحة الفرد والاسرة(١٥).
٢. ان تكون التنشئة الأسرية مدفوعة نحو زرع قيمة الايثار والتضحية في سبيل الاخرين عند الأفراد منذ الصغر. ذلك ان قيمة الايثار هي التي تدفع الانسان الى تحمل المسؤولية الجماعية

أ.التنشئة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية

يهتم هذا المبحث بتعريف مصطلحي التنشئة الأسرية والمسؤولية الاجتماعية كل على انفراد ثم توضيح دور التنشئة الأسرية في زرع المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء وبلورتها وصقل معالمها لكي تكون مؤثرة في ممارساتهم اليومية وعلاقاتهم الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها. التنشئة الاجتماعية كما عرفها أحد علماء الاجتماع هي عملية تلقين الفرد ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدرباً على اشغال مجموعة ادوار تحدد نمط سلوكه اليومي(٤). وهناك من عرف التنشئة الاجتماعية بعملية تفاعل اجتماعي يكتسب الفرد من خلال طرائق التفكير والشعور والسلوك التي تمكنه من المشاركة لفاعلة في المجتمع(٥). ان تعريفي التنشئة الاجتماعية هذه انما تمكننا من فهم التنشئة الأسرية لأن التنشئة الأخيرة هي جزء من التنشئة الاجتماعية. يمكن تعريف التنشئة الأسرية بالعملية التي تتبناها الأسرة والتي تستطيع من خلالها تمرير المهارات والأفكار والمعتقدات والقيم والمقاييس والمواقف الى الأبناء بحيث تسهم في بلورة ادوارهم وتكامل شخصياتهم كأفراد فاعلين في المجتمع (٦). وهناك من عرف التنشئة الأسرية بمجموعة الأساليب النفسية والاجتماعية المقصودة أو غير المقصودة، والواضحة أو الضمنية التي تستعملها الأسرة بقصد اكساب الطفل سلوكاً أو تعديل سلوك موجود بالفعل(٧). واخيراً هناك مفهوم آخر للتنشئة الأسرية ينص على إنها عملية تعليم الأبناء اللغة والاداب والقيم والممارسات وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها التي ترتضيها لنفسها ويرتضيها المجتمع لها(٨).

اما المسؤولية الاجتماعية فقد اهتم بتعريفها عدد من علماء الاجتماع وعلماء علم الأخلاق والفلسفة الاجتماعية. وعرفت المسؤولية الاجتماعية في أدبيات علم الاجتماع بأنها الشعور الواعي والمدرك لالتزامات الفرد تجاه جماعته ومجتمعه خصوصاً عندما تكون الجماعة والمجتمع بحاجة ماسة الى جهود الفرد وتضحياته وعطاءاته التي ينبغي ان تستمر وتتصاعد بمرور الزمن(٩). وهناك من عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها مجموعة الألتزامات والتعهدات التي بذمة الفرد والتي تدفعه الى العمل من اجل المجموع، هذا العمل الذي يتوخى تنمية المجتمع وتطويره أو ازالة المشكلات والتحديات والأخطار المحيطة به من كل جانب(١٠).

وهناك بعض علماء الاجتماع يعرفون المسؤولية الاجتماعية بأنها ضرب من ضروب الوعي الاجتماعي الذي يجسده الفرد في تفكيره وسلوكه

الاجتماعية عندهم. ومثل هذه الأساليب تؤدي فعلها المؤثر في قيام الأبناء باستدخال قيمة المسؤولية الاجتماعية كقيمة أساسية تؤثر في ممارساتهم وعلاقاتهم اليومية والتفصيلية.

٣. ان تكون عملية التنشئة الأسرية الهادفة الى استدخال قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء متناغمة مع عمليات التنشئة المجتمعية التي تتولاها الجماعات المؤسسية في المجتمع كالمدارس والجوامع والمجتمعات المحلية ووسائل الاعلام الجماهيرية في زرع وتمرير قيمة المسؤولية الاجتماعية الى الأبناء ومن في حكمهم (١٧).

٤. ان تكون الأسرة ملمة بتقنيات الأسرة ومتمرسة في الأساليب التي تهتمدها في التأثير على ابنائها وحملهم على التحلي بالمسؤولية الاجتماعية التي تجعل منهم اناساً مضحين يعملون لمصلحة المجموع أكثر مما يعملون لمصلحتهم الخاصة.

ب. فردات المسؤولية الاجتماعية عند الأسرة

تنطوي المسؤولية الاجتماعية كقيمة اجتماعية أساسية تتمسك بها الأسرة وتجسدها في سلوكها اليومي والتفصيلي على عدة مفردات لها أهميتها الفاعلة في جعل الفرد كائناً اجتماعياً متفانياً في خدمة المجموع ومضحياً من أجل قضايا وطنه وامته مقدماً مصلحة الجماعة والمجتمع على مصلحته الذاتية. وخدمة المجموع والتفاني من اجل المصلحة العامة لايعبران عن نفسهما في مجال او مجالين وانما يعبران عن نفسهما في عدة مجالات لعل اهمها تسلح الفرد بالوعي الاجتماعي والسياسي الذي تتطلبه ظروف المجتمع ومشكلاته، وتربيته وتقويم سلوكه الاجتماعي، وتعليمه وتدريبه على امتهان مختلف الأعمال والمهن التي يحتاجها المجتمع وحثه على زيادة الانتاج الاجتماعي كماً ونوعاً، وتحفيزه على الاقتصاد في النفقات وترشيد الاستهلاك، واخيراً حثه على الدفاع عن المجتمع وحمايته من الأخطار والتحديات. والان علينا دراسة وتحليل مفردات المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها الأسرة.

والعمل وفق مايريده المجتمع ويرتضيه لنفسه ضماناً لتحقيق الصالح العام.

٣. ان يبذل المربون والمسؤولون عن عملية التنشئة الأسرية قصارى جهودهم في الحفاظ على الابناء من الشذوذ والانحراف والجريمة لان هذه المظاهر السلوكية المنحرفة تضر بالمجتمع وتؤدي الى انهياره وتداعيه. وهذا يكون عن طريق اعتماد الرعاية الكثفة مع الابناء وتوفير ما يحتاجونه من مستلزمات وتوجيه النصائح والارشادات لهم التي تقيهم من مصادر التلوث السلوكي والخلقي.

٤. توجيه الناشئة والشباب عبر عملية التنشئة الأسرية نحو التصدي لكل ما يضر بالمجتمع ويسيء الى سمعته ويعطل عجلة تقدمه ورقيه.

٥. رفد الأسرة بالمعارف والمعلومات والتقنيات التي يمكن ان تعتمدها في زرع قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء عبر عملية التنشئة الأسرية. ومن هذه المعارف والمعلومات توضيح فضائل المسؤولية الاجتماعية في وقاية المجتمع من الأمراض والأخطار والتحديات، واعتماد اساليب الثواب والعقاب في عملية التنشئة الأسرية التي تهدف الى زرع قيمة المسؤولية الاجتماعية وتنميتها عند الأبناء.

اما الظروف والمعطيات التي ترافق عملية التنشئة الأسرية الهادفة الى زرع قيمة المسؤولية الاجتماعية وبلورتها عند الأبناء فيمكن تحديدها بالنقاط التالية:

١.ان تضع الأسرة برامجاً محددة تسير عليها عند قيامها بزرع قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء، هذه البرامج التي ينبغي ان تتسم بالتكامل والاتساق ووحدة الفكر والهدف(١٦).

٢. ان تستعمل عملية التنشئة الأسرية الهادفة الى زرع قيمة المسؤولية الاجتماعية وتنميتها عند الأبناء أساليب الثواب والعقاب والموازنة بين أساليب اللين والشدة في تربية الأبناء واستدخال قيمة المسؤولية

في وحدة افكارهم وممارساتهم(٢٠). ومثل هذه الوحدة انما تمكنهم من بلوغ غاياتهم وأهدافهم القريبة والبعيدة.

ولا تنحصر مهام الأسرة في تربية الأبناء وتدريبهم على حسن التعامل والتفاعل مع الاخرين فحسب بل تتعدى ذلك الى تنمية سلوكهم الاجتماعي عن طريق تحويله من سلوك انفعالي غريزي الى سلوك منطقي وعقلاني. ومثل هذا التحول في السلوك له أهميته الكبرى في استقرار الفرد وتكييفه الى العالم الخارجي الذي يعيش فيه ويتفاعل معه . علماً بانه تربية الأبناء وتقويم سلوكهم يشاركان مشاركة فاعلة ومثمرة في تنمية المسؤولية الجماعية عندهم، هذه المسؤولية التي تجعلهم يعملون للمصلحة الجماعية أكثر مما يعملون لمصالحهم الخاصة.

٣. التعليم والتدريب وامتهان الاعمال الوظيفية

من المفردات التي تساعد في تنمية المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد والتي يمكن ان تتبناها الأسرة تعليم وتدريب ابنائها على مختلف العلوم والفنون والاختصاصات التي يحتاجها ويثمنها المجتمع الكبير. فالاسرة هي التي تحفز ابناءها على طلب العلم والمعرفة عن طريق تسجيلهم في المدارس وحثهم على الدوام المستمر والسعي والاجتهاد واجتياز الامتحانات الفصلية والنهائية واطاعة قوانين المدرسة وحماية ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة ضماناً للصالح العام(٢١). كما ان الأسرة هي التي ترشد اولادها على التخصص في الموضوعات التي يحتاجها المجتمع وتوفر لهم كل ما من شأنه ان يمكنهم من الاستفادة من الدراسة والتحصيل العلمي.

لكن الأسرة لا تتوقف عند حد تربية وتعليم وتثقيف ابنائها وتمكنهم من التحصيل العلمي والتدريب التقني فقط بل انها تلعب لدور الفاعل في زجهم في الأعمال التي تتلاءم مع تدريبهم وتخصصهم المهني والعلمي. علماً ان كلاً من التعليم والتدريب وامتهان العمل الوظيفي ينمي شعور المسؤولية الجماعية عند الأفراد، هذا الشعور الذي يجعلهم مواطنين صالحين يمكن الاعتماد عليهم في حركة البناء واعادة البناء والتقدم الاجتماعي.

٤. زيادة الانتاج وتحسين نوعية الخدمات

لكي تنمي الأسرة شعور المسؤولية الاجتماعية عند ابنائها عليها ان تحثهم على زيادة الانتاج وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمونها للمجتمع. ذاك ان الأسرة مطالبة بارشاد ابنائها على زيادة الانتاج كماً ونوعاً لان زيادة

١. تسلح الفرد بالوعي الاجتماعي والسياسي

من مفردات المسؤولية الاجتماعية عند الأسرة قيامها بتسليح الفرد بالوعي الاجتماعي والسياسي الذي يجعله يقظاً وحذراً من الأخطار والتحديات المحيطة به، ومستوعباً لدوره الاجتماعي وادوار الاخرين، ومدركاً لطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه والمرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها، وملما بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع وكيفية التعامل معها وطرق حلولها والقضاء عليها(١٨). اضافة الى قدرة الفرد على الفرز الصحيح والهادف بين القيم الايجابية الموجودة في المجتمع كالتعاون والثقة العالية بالنفس والشجاعة والبطولة والصراحة والصدق والايمان والموازنة بين الواجبات والحقوق... الخ. والقيم السلبية كالانانية وحب الذات والفردية والانعزالية والانطواء على النفس والطائفية والعنصرية والتحيز والتعصب والاقليمية والطبقية، مع اعتماد القيم الايجابية في السلوك والتعامل مع الاخرين والتخلي عن القيم السلبية ونبذها وادانتها.

اما الوعي السياسي الذي ينبغي ان تنميه الأسرة عند الفرد فيعبر عن نفسه في مجالات عديدة لعل أهمها ادراك الظروف السياسية الصعبة التي يمر بها المجتمع ودور القوى المعادية في افتعالها وخلقها لكي تكون حجر عثرة في طريق التقدم والنهوض والسيادة وكيفية مواجهتها والتصدي لها وتطويق اثارها الهدامة(١٩). اضافة الى معرفة الأخطار والتحديات السياسية والامنية التي تواجه المجتمع وتشخيص مصادرها والالمام الكامل باساليبها وخططها والاجراءات التي يمكن ان تتخذ لتطويقها ووضع حد لها . واخيراً معرفة الاسباب الحقيقية للعدوان والتآمر والتدخل غير المسؤول الذي يتعرض له الوطن العربي وماهية السبل التي يمكن ان تتخذ لمواجهة هذه الظواهر السياسية والقضاء عليها. علماً بان الوحدة والتعاون بين الفئات الاجتماعية الموجودة في الساحة هما السبيلان القويمان لمواجهة كل الأخطار والمشكلات السياسية التي يتعرض لها الوطن في الوقت الحاضر.

٢. تربية الأبناء وتنمية سلوكهم الاجتماعي

من المهام الاساسية التي تضطلع بها الأسرة والتي تساعد في تعميق المسؤولية الاجتماعية عند ابنائها تربية الأبناء تربية قويمة من شأنها ان تزرع عندهم المباديء والقيم الايجابية التي تؤثر تأثيراً جيداً وفاعلاً في سلوكهم اليومي وعلاقاتهم الاجتماعية التي يكونونها مع الاخرين. كما ان مثل هذه التربية الصحيحة تبعدهم عن مواطن الانحراف والجريمة وتساعد

ج. المشكلات التي تواجه الأسرة العراقية في تنمية المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء

ان زرع قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء وتنميتها عندهم بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من شخصياتهم وقوة من القوى الأساسية المؤثرة في سلوكهم اليومي والتفصيلي ليس هي بالعملية السهلة او العابرة التي تتبناها الأسرة مع أبنائها كما يتصور البعض، بل هي عملية معقدة وشائكة تتطلب جهوداً استثنائية وتستغرق وقتاً طويلاً وتستلزم تظافر جهود وامكانات اكثر من مؤسسة واحدة في آن واحد(٢٤).ان الأسرة العراقية في الوقت الحاضر تجابه عدة مشكلات عند قيامها بأيقاظ الحس الجمعي والمسؤولية الاجتماعية عند أبنائها عبر عملية التنشئة الاجتماعية. ولعل من أهم هذه المشكلات والصعوبات ما يلي:

١.ضعف أساليب التنشئة الأسرية

من المشكلات الأساسية التي تحول دون نجاح الأسرة في زرع مبادئ وقيم المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء وترسيخها عندهم ضعف أساليبها التنشيئية والتربوية. فالاسرة في الاعم الاغلب تجهل الاساليب الصحيحة والسليمة في تنشئة الابناء، هذه الاساليب التي تعتمد على الرعاية المكثفة والملازمة المستمرة للابناء أثناء عملية التدريب والتعلم. وتعتمد ايضا على الموازنة بين أساليب اللين والشدة عند تربية الابناء، إضافة الى تبنيها مبدأ استعمال الثواب والعقاب في التنشئة الأسرية. كذلك لا تمتلك معظم الاسر الرؤى السليمة نحو القيم الايجابية المطلوب زرعها عند الأبناء والقيم المنحرفة والضالة المطلوب محاربتها واستئصالها لكي لا يكون ادواتاً ومعولاً للهدم والتدمير وافساد العقول والضمائر.

يضاف الى كل هذا ضعف الإمكانات المادية والاجتماعية والثقافية عند الأسرة التي تجعلها غير قادرة على تربية الأبناء وزرع قيمة المسؤولية الاجتماعية عندهم(٢٥).وضعف هذه الامكانات يسيء الى دور الأسرة في عملية التنمية الاجتماعية ويطلق عنان الجماعات الأخرى لاسيما جماعات اللعب في التاثير السيء على سلوك الأبناء وعلاقاتهم وافكارهم ومبادئهم وقيمهم. وهنا تضعف قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء ويكون سلوكهم فردياً ونفعياً وانياً بعيداً عن مايريده المجتمع ويرتضيه لنفسه وللاخرين.

الانتاج تعني توفر السلع في الاسواق بكميات كبيرة وانخفاض اسعارها ومن ثم زيادة الطلب الفاعل عليها(٢٢). علما بان زيادة الطلب على السلع على اختلاف انواعها تشجع ارباب الأعمال على رفع معدلات الانتاج وتوسيع الكفاءة الانتاجية. وهذا ما يزيد كمية الأرباح لارباب العمل ويحفزهم على ادخال التقنيات والطرق الحديثة في الانتاج.

كما يتطلب من الأسرة دفع ابنائها الى تحسين نوعية الخدمات التي يقدمونها للمجتمع من خلال الالتزام بقوانين العمل وصيغه النظامية والدقة في ادائه. واذا ما حدث هذا فان الدوائر الخدمية على اختلاف مهامها واختصاصاتها تستطيع ان تنمو وتتطور وتحقق اهدافها المخططة. اذا تؤدي الأسرة الدور الفاعل في زرع قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد، هذه القيمة التي تجعل الأبناء يعملون وينتجون ويخدمون المجتمع ويضحون في سبيله لان هذه القيمة الاجتماعية التي يحملونها تجعلهم يفضلون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ويقدمون الجماعة والمجتمع على انفسهم واغراضهم الذاتية.

٥. الدفاع عن المجتمع وحمايته من الأخطار والتحديات

من مفردات المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها الأسرة تعليم الأبناء وحثهم دوما على ضرورة الدفاع عن المجتمع وحمايته من الأخطار والتحديات. فالأبناء منذ السن المبكر ينبغي ايقاظ عقولهم وضمائرهم وتعميق مسؤولياتهم الوطنية والقومية بالدفاع عن قضايا الامة ومواجهة الأخطار والتهديدات والمؤامرات المستمرة التي تتعرض لها(٢٣) . وخير ممن يؤدي هذا الواجب الأسرة التي تعد من اولى المؤسسات المسؤولة عن تربية الأبناء وزرع القيم والخصال الايجابية والحميدة عندهم. ذلك ان الأسرة ينبغي عليها منذ البداية تعميق الشعور الوطني والقومي عند الأبناء. وحثهم على استيعاب طبيعة وحجم الأخطار المحدقة بالأمة وتعريفهم بمصادر هذه الأخطار وكيفية مواجهتها. فضلاً عن دورها التوجيهي والارشادي في مواجهة جميع الفتن والانقسامات ومظاهر التصدع والتداعي التي قد تشهدها الجبهة الداخلية، هذه المواجهة التي لا تتصدى للفتن والانقسامات فحسب تعمل ما في استطاعتها على تحقيق الوحدة الداخلية ورص الصفوف وخلق حالة التماسك التي تقوي اركان المجتمع وتمكنه من تحقيق أهدافه الكبرى ايضا.

بالمسؤولية الاجتماعية عن المعلومات التي يحصلون عليها من الأسرة بصدد هذا الموضوع. فجماعة اللعب على سبيل المثال قد تمنمي عند الأبناء القيم الفردية والانانية والنفعية والمصلحية التي تتعاكس مع قيمة المسؤولية الاجتماعية التي تريد الأسرة بلورتها عند الأبناء. وحالة كهذه تجعل الأبناء لا يتمسكون بقيمة المسؤولية الجماعية لان هناك جماعات مؤسسية تحثهم على التمسك بقيم الفردية والانانية(٢٨). فيحدث التصادم والتقاطع بين قيم الأسرة وقيم جماعة اللعب أو وسائل الاعلام. ومثل هذا التقاطع يؤدي دوره المخرب في تصدع شخصية الأبناء وضعفها وعدم قدرتها على بناء المجتمع وتقويمه.

٤. سيطرة النوازع الفردية والمادية على النوازع الجماعية والروحية

من المشكلات الخطيرة التي تعيق الأسرة في زرع وتنمية المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء سيطرة النوازع الفردية والمادية على النوازع الجماعية والروحية، هذه السيطرة التي تجعل مهمة تنمية وتعميق المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء صعبة اذا لم تكن مستحيلة. ان الأسرة تنمكن بسهولة من تمرير القيم الجمعية الى الأبناء اذا كان المجتمع يؤمن بهذه القيم ولديه الرغبة الصادقة على نشرها في كل مكان. ولكن عندما تكون القيم الفردية والانانية والمادية هي السائدة فيستحيل على الأسرة وبقية الجماعات المؤسسية زرع قيمة المسؤولية الجماعية في الأبناء وتنميتها عندهم(٢٩). اما اسباب سيطرة النوازع الفردية والجماعية فترجع الى عدة قوى ومؤثرات لعل أهمها شيوع مظاهر التحضر والتنمية والتحديث والتصنيع، هذه المظاهر التي تصدع وحدة المجتمعات المحلية والمؤسسات التقليدية وتفكك القيم والممارسات السلوكية وتوسيع الهوة الحضارية بين العاملين المادي والمثالي مما ينتج عن ذلك بروز مشكلة التخلف الحضاري التي تعد من اخطر المشكلات التي تواجه القيم والمقاييس الايجابية التي يحتاجها المجتمع أثناء عملية تحوله الاجتماعي والحضاري لا سيما القيم التعاونية والجماعية وعلى رأسها قيمة المسؤولية الاجتماعية. إضافة الى دور هذه المظاهر في اضعاف وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية منها والخارجية، عندما تضعف هذه الوسائل الضبطية فان سلوك الفرد يتحول في الاعم الاغلب من سلوك ملتزم ومنضبط ورشيد الى سلوك متسيب ومنفلت وانفعالي مما يؤثر ذلك سلباً في مسيرة المجتمع ونهوضه وتقدمه.

٢. ضعف الوعي الاجتماعي والسياسي عند الأسرة

عندما يكون الوعي الاجتماعي والسياسي عند الأسرة ضعيفاً فانها تكون بدون شك غير قادرة على زرع قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الانباء وبلورتها فيهم. علماً بان ضعف الوعي الاجتماعي للاسرة يحولها الى كيان لا يميز بين ما هو نافع وبنّاء وبين ما هو مضر وهدام. والاسرة في هذه الحالة تخلط بين القيم الايجابية والقيم السلبية ولا تفرق بينها، ولا تعلم الناشئة والصغار ماهية ادوارهم الوظيفية وعلاقتها بادوار الاخرين. وهذا مايجعلهم لايميزون بين الحقوق والواجبات ، وعدم تمييزهم هذا انما يقتل إحساس العدالة الاجتماعية فيهم ويولد نوازع القسوة والاستهتار عندهم مما يجعلهم غير متكيفين للمجتمع وناقمين عليه وساخطين على ابنائه. وحالة كهذه تجعلهم انانيين يعملون لمصلحتهم الخاصة ويقفون ضد مصلحة المجتمع (٢٦).

اما ضعف الوعي السياسي عند الأسرة فلا يدفعها الى الاهتمام بتنمية قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء. فالاسرة لا تثقف أبنائها بماهية الأخطار المحدقة بالأمة ولا تحثهم على مواجهة هذه الأخطار والتصدي لها. كما إنها لا تعير أهمية الى موضوع الوحدة والتماسك والتعاون والتكافل بين الأفراد والجماعات، هذا الموضوع الذي يخلق شعور الوحدة والعمل الجماعي عند الابناء، الامر الذي يحفزهم على التضامن مع الاخرين والتكاتف معهم من أجل تحمل الاعباء والمسؤوليات التي تخدم أماني وطموحات الجميع وتدافع عن قضاياهم الخاصة والعامة وتصون المجتمع من الأخطار المحدقة به. وفي غياب المسؤولية الجماعية لا يكون الأفراد قادرين على أداء المهام الوطنية والقومية .

٣. تقاطع الجماعات المؤسسية

من المشكلات الأساسية التي تواجه الأسرة العراقية في تنمية المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء انتماء الآخرين الى جماعات مؤسسية أو مرجعية مختلفة كالمدارس وجماعات اللعب والجوامع والمساجد والمجتمعات المحلية. علماً بان كل جماعة مؤسسية من هذهِ الجماعات تزود الأبناء بخبر وتجارب ومعلومات وحقائق تختلف عن تلك التي تزودهم بها الجماعات المؤسسية الأخرى(٢٧). فقد تركز الأسرة في تربية أبنائها على موضوع تنمية المسؤولية الاجتماعية عندهم ولكن جماعة اللعب أو وسائل الاعلام أو المجتمع المحلي قد يزود الأبناء بمعلومات متناقضة فيما يتعلق

والشباب تربية ايجابية وفاعلة تجعلهم يضحون من اجل استقلالية المجتمع العراقي وسيادته وحريته وتنميته وتقدمه الشامل، والدفاع عنه ضد الأخطار والتحديات والمؤامرات التي يحوكها الاعداء والحاقدون ضد امنه وسيادته واستقلاليته. اما الجهات المسؤولة عن تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي عند الأسرة لكت تكون بمنأى عن الأخطار الاجتماعية والتهديدات السياسية فهي المنظمات المهنية والجماهيرية والشعبية ووسائل الاعلام والمؤسسات التربوية والتعليمية والقيادات المحلية والوطنية .

٥. ضرورة حث الجماعات المؤسسية أو المرجعية كالأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي ووسائل الاعلام الجماهيرية والمنظمات المهنية والجماهيرية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني على التعاون والتنسيق فيما بينها من أجل توحيد سياستها ومبادئها وقيمها الخاصة بتنمية وتوطيد قيمة المسؤولية الاجتماعية عندها لكي تؤدي فعلها المؤثر في الأبناء عند تربيتهم وتقويم سلوكهم وتعميق شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية التي تجعلهم يفضلون المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية. اضافةال اثر ذلك في نمو شخصية الأبناء وعدم تصدعها وانفصامها .

٦. ضرورة حث الأسرة على التمسك بالقيم والنوازع الجماعية والروحية ونبذ النوازع الفردية والانانية والنفعية والمصلحية والمادية في وقت أصبحت فيه الممارسات المادية هي الطاغية والمسيطرة على الحياة الاجتماعية والحضارية. واذا ما تحررت الأسرة من قيمها وميولها واتجاهاتها الفردية والأنانية فانها تستطيع ان تعتمد القيم والميول والاتجاهات الجمعية والانسانية التي تجعلها تعمل لمصلحة المجموع اكثر مما تعمل لمصلحة افرادها ومنتسبيها. وهنا تكون الأسرة خلية فاعلة في قلب الامة تعي واجباتها ومسؤولياتها وتؤديها على نحو صادق وبناء خدمة للأهداف العليا للامة العربية المجيدة .

د. التوصيات والمعالجات الخاصة بتقوية دور الأسرة العراقية في تنمية المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعزيز دور الأسرة وزيادة فاعليتها في تنمية المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء عن طريق التوصيات والمعالجات التالية :

١. تزويد الأسرة بالاساليب والطرق الناجحة للتنشئة الاجتماعية والمعتمدة على الرعاية المكثفة والموازنة بين أساليب اللين والشدة واستعمال أساليب الثواب والعقاب، هذه الاساليب التي تمكن الأسرة من زرع وتعميق قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء. والجهات التي يمكن ان تزود الأسرة بالطرق القويمة للتنشئة الاجتماعية هي وسائل الاعلام الجماهيرية ومؤسسات البحث والرعاية الاجتماعية، والمدارس والمعاهد والكليات، واماكن العبادة وقادة المجتمعات المحلية، واخيراً المنظمات الجماهيرية والشعبية والاحزبية

٢. تبصير الأسرة بالقيم والممارسات الايجابية التي ينبغي ان تحتضنها لاسيما قيم التعاون والايثار والمسؤولية الاجتماعية والتكافل مع تحذيرها من آثار القيم السلبية والضارة خصوصاً قيم الفردية والانعزالية والمنفعية والمادية والكسب السريع لكي تبتعد عنها وتتخلى عن ممارساتها وسياقاتها المؤذية.

٣. الترفيه عن الأسرة مادياً واجتماعياً وزيادة امكاناتها وقدراتها الثقافية والتربوية لكي تكون في وضع يمكنها من تربية الصغار والناشئة على القيم الايجابية والبناءة والتي منها قيمة المسؤولية الاجتماعية.

٤. ضرورة تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي للاسرة لكي تكون مدركة لمهامها التنشيئية والاجتماعية والاخلاقية وعارفة بالمسؤوليات السياسية الملقاة على عاتقها لاسيما تربية الناشئة

ونهوضه وتحقيق أهدافه وإزالة أو تخفيف حدة الأخطار والتحديات التي تواجهه. اما عدم الاكتراث بمهمة تعميق المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد والجماعات فيكون سبباً من أسباب الانهيار والتداعي والتفكك والفشل في تحقيق أماني الفرد وطموحات المجتمع على حدٍ سواء.

هـ. الخلاصة

الأسرة هي من أهم الجماعات المرجعية المسؤولة عن تربية الجيل الجديد وتقويمه والارتفاع به الى مستويات ترتقي الى طبيعة التحديات والأخطار التي تهدد استقرار الأسرة وامنها الاجتماعي وتنميتها وحاضرها ومستقبلها. تهدف عملية التربية الأسرية الى تعميق المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء ، تلك المسؤولية التي تجعلهم مدركين للمهام والواجبات التي تناط بهم، ومستوعبين لطبيعة المرحلة الحضارية والتاريخية التي يمر بها مجتمعهم، ومتسلحين بالوعي الاجتماعي والسياسي الذي يمكنهم من درء الأخطار ومواجهة الصعاب، وملمين بماهية ما ينتظره المجتمع منهم من أعمال مهمة وتضحيات جسيمة وعطاءات غير محدودة تضمن مسيرة المجتمع نحو تحقيق أهدافه العليا.

ان المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي تنميتها الأسرة عند أبنائها منذ السنوات المبكرة لحياتهم تكون عبر عملية التنشئة الاسرية، هذه العملية التي تكون بمراحل نظامية كل مرحلة منها تسهم في تعليم الناشئة المهارات الاجتماعية ولعب الأدوار الوظيفية وبلورتها في شخصياتهم واكتساب القيم الحميدة ونبذ القيم الضالة والمنحرفة والتمرس بالأعمال وادائها على نحو ينمي المجتمع ويمكنه من بلوغ الأهداف المتوخاة. علماً بان الأسرة كمؤسسة اجتماعية ليست وحدها مناطة بمهمة بلورة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء، بل ان هناك مؤسسات أخرى تضطلع بهذه المهمة وعلى رأسها المدرسة والمجتمع المحلي والجامع ومكان العمل ووسائل الاعلام الجماهيرية والمنظمات المهنية والشعبية .وان التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات ينبغي ان يكونا موجودين عند قيام هذه المؤسسات بزرع مفردات المسؤولية الاجتماعية عند الناشئة والشباب لكي تكون هذه المفردات موحدة وفاعلة في التأثير في قيمهم وممارستهم وعلاقاتهم الاجتماعية والتفصيلية. وهنا يمكن ان تفعل المسؤولية الاجتماعية فعلها الواضح والمؤثر في تصعيد وتائر العمل الاجتماعي والنهوض بواقع المجتمع ومواجهة الأخطار والتحديات المحيطة به والانطلاق نحو تحقيق الأهداف المتوخاة.

ان تعميق شعور المسؤولية الاجتماعية عند الافراد والجماعات عبر عملية التنشئة الأسرية والمجتمعية انما يضمن المسيرة الصحيحة للمجتمع عن طريق تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي للأفراد، هذا الوعي الذي يجعلهم تواقين لخدمة المجتمع والتضحية بالغالي والنفيس من اجل تقدمه

(13) Benn, S. and R. Peters. Social Principles and the Democratic State, George Allen and Unwin, London , 1989, P.205.
(14) Ibid., P.206.
(15) Sukhomlisky, v. On Education, Progress Publishers, Moscow , 1977, P.287.
(16) Ibid., P.288.
(١٧) العباسي، سناء عبود. دور الأسرة في التنشئة السياسية، ص٨٢-٨٣.
(١٨) المصدر السابق، ص٦٠-٦٢.
(١٩) المصدر السابق، ص٧١-٧٢.
(20) Freg, S. School, Family and Collective Responsibility,P.83.
(٢١) علي ، صباح الدين. الخدمة الاجتماعية ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣، ص٤٠٨ .
(٢٢) الحسن، احسان محمد (الدكتور). دور العائلة العراقية في اقتصاد الحرب، مجلة النفط والتنمية، حزيران ، ١٩٨٨، ص٧٧.
(٢٣) المصدر السابق، ص٨٠.
(24) Freg , S. School, Family and Collective Responsibility, P.89.
(٢٥) الحسن، احسان محمد (الدكتور). رصد الظواهر المدانة في الأسرة العربية، بحث مقدم الى اتحاد النساء العربي، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩.
(26) Volokov, S. The Development of Social and Political Responsibility, P.201.
(27) Biesamz, M. Introduction to Sociology, Prentic-ttall , New Jersey, 1973, P. 388.
(28) Ibid., P. 389.
(29) Freg , S. School, Family and Collective Responsibility, P.94.

المصادر:

(١) الحسن، احسان محمد(الدكتور). مهام الأسرة في مواجهة الأخطار والتحديات الامنية، اتحاد النساء العربي، بغداد، وحدة الدراسات والبحوث، ١٩٩١، بغداد، ص ٢١.

(2) Johnson, H. Sociology : A Systematic Introduction , London , Routledge and Kegan Paul, 1982, PP.127-129.

(٣) العباسي، سناء عبود. دور الأسرة في التنشئة السياسية. اطروحة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع ، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص٢٣.

(4) Mitchell . Duncan A Dictionary of Sociology , London , Routledge and Kegan Paul, 1983, P.194.

(5) Davis, K. Human Society. The Macmillan Co., New York , 1967, P.227.

(6) Johnson, H. Sociology : A Systematic IntroductionP.110.

(7) Langton , K. Political Socialization, London Oxford University Press, 1979, P.4.

(8) Hyman , Herbert, Family Socialization, New York , Free Prees , 1989, P.25 .

(9) Burt, M. Social Responsibility, London, The Bridge Press, 1988 , P.41.

(10) Volokov, S. The Development of Social and Political Responsibility, Progress Publishers, Moscow, 1980, P.22.

(11) Freg , S. School , Family and Collective Responsibility, Budapest, The Academy Press, 1984, PP. 13-15.

(12) Mackenzie, J.S. Outlines of Social Philosophy, Georg Allen and Uniwin , London, 1981, P. 57.

لقد ظهرت فكرة البحث من قراءة التراث الجغرافي، وعلاقته بالإقليم والإقليمية. وقد أوحت تلك القراءة بان العلاقة السابقة قد اختلفت الآن. وعليه برزت إشكالية، حاول البحث إلى بلورة مشكلتها وهي ((لماذا اختلفت العلاقة التقليدية بين فكرة الجغرافيا كعم والإقليمية كاديولوجية* في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة؟)).

ولإيجاد رؤية يمكن من خلالها الإجابة عن المشكلة التي طرحها البحث، تم صياغة الفرضية القائلة ((إن التغيّرات التقانية والاقتصادية لحساب الدول القوية أدت إلى اختلال في مستوى العلاقة من المكان الأصغر باتجاه المنطقة الأكبر، حتى أضحت الأيديولوجية المكانية تمارس دورا في خلق وعي سياسي جديد للهيمنة على الأرض بتقليص خصوصيات المكان ودمجه بالمنطقة الأوسع)).

الوضع الاقتصادي وتشكيل الإقليم:

يشير المبدأ الجغرافي إلى أن العنصر الإقليمي** للمدينة يصنف مكانياً إلى وظيفتين: محلية وإقليمية[١] وان التمييز بينهما له أهمية في عملية التخطيط الإقليمي. ويبدو أن العنصر الإقليمي هو أصل وظيفة المدينة وبهذا فان جوهر فكرة المدينة هي أن تخدم منطقة تابعة لها. حيث يبرز التأثير المكاني المتبادل بين المدينة والريف بعلاقة وثيقة جدا ناجمة عن حركة الناس والطريقة التي يكسبون بها عيشهم ونوع الحياة التي يحيونها[٢]، وهذا يتولد منه علاقة تتمثل بردود أفعال تخلف مركباً إقليمياً متفرداً[٣]، يمزج بين خصائص البيئة الحضرية والبيئة الريفية بمعطياتهما الطبيعية والبشرية، مما يولد تخصصا لكل قرية تخدم المدينة بحيث تصبح أحد إشكال التنظيم

---

* الاديولوجيا :- هي كيف ترى الأمور او الأشياء.

** يشمل العنصر الإقليمي على قطاعين : - أولي (أساسي) وثانوي (غير أساسي) ، فالأولي مبرر لقيام المدينة ويتوقف عليه نمو القطاع الثانوي .

١- R. Dickinson , city and Region , London . 1964 . p.24.

٢- شاكر خصباك ، علي محمد المياح . الفكر الجغرافي في تطوره وطرق بحثه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٨٧ .

١- جمال حمدان، جغرافية المدن، بلا تاريخ، ص ٤٧٢ .